

رِسَالَةٌ فِي

بِطْلَانِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ

تَعَالَى جَدُّهُ وَتَبَارَكَ اسْمُهُ

بَيَانًا لَانْقِطَاعِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَمَتَابِعِهِ عَنِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

وَأَنْمُودَجًا عَلَى الْإِخْتِلَافِ الْإِعْتِقَادِيِّ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ

كُتِبَها

جَادُ اللَّهِ بِسَّام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

غنيّ عن البيان أنّ العقائد هي أعظم كوامن أمة محمد صلى الله عليه وسلم، بما استودع فيها من حقائق نافذة، وبما ينبغي أن يتأسس عليها من الأعمال.

وغنيّ عن البيان أيضاً أنّ أمة من الأمم لا تفخر بشيء يخصّها قدر فخرها بفكرها واعتقاداتها، وقد بلغت العقائد مبلغاً عظيماً في نفوس البشر أن تنافس في تفهّمها والتحقّق بها أفرادهم ونجباؤهم من العلماء والمتفكرين.

ولا زال القرآن الكريم فينا يذكّرنا ويعظنا، ولا زالت سنة سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم ترشدنا وترفّق بنا في سلوك الطرق القويمة لتحصيل المعارف.

ونحن إذ نضع نصب العين هذه الأهمية، ومقرّرات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي أجمع على أحقيّتها علماء الإسلام، مستدبرين ما كثر به التّهوين من قيمة تلك الاعتقادات، نكتب هذه الرسالة الموجزة جدّاً في مسألة متعلّقة تعلقاً وثيقاً ومباشراً بأنّ الله تعالى؛ هل هو منزّه كما قالت به السّنة والجماعة، أو جسم كما قالت به المجسّمة؟ وأنّ العالم هل هو حادث؟ وأنّ الله هل هو صانع؟ وهل هناك حوادث لا أوّل لها؟

وهذه المسألة هي: (قيامُ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى).

وظاهرٌ من عنوانِ الرسالة أنَّ المراد منها أمورٌ، لا أجمَعُ فيها، بلُ أبَيِّنُ الكلامَ تبييناً، مع تقديرِ عَقْلِ قارئِ الكتاب، وذاته العلمِيَّة، ورأيه الشخصي، وهذه الأمور ثلاثة، هي:

- ١ - بيانُ أنَّ الطحاويَّة تقول: الحوادثُ لا تقومُ بذاتِ الله تعالى.
- ٢ - بيانُ أنَّ ابنَ تيميَّة يقول: الحوادثُ تقومُ بذاتِ الله تعالى.
- ٣ - التوصلُ إلى أنَّ ابنَ تيميَّة ومتابعيه لا يصحُّ لهم الانتسابُ إلى الطحاويَّة.

ولكنَّ على سبيلِ إيضاحِ الحقِّ في نفسه، وحرصاً على عدمِ التباسِ الحقِّ بالباطل، أعدُّ قبلَ الكلامِ في هذه الأمور الثلاثة أنَّ أذكرُ مذهبَ أهلِ الحقِّ، وأبيِّنَ أصلَه من غيرِ استدلالٍ، لأنَّ الغرضَ من الرسالة والفكرة منها لا تنبني على ذلك أبداً، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

ولا يفوتني أنَّ أنبئه إلى أنَّ هذه المسألة هي أنموذجٌ على الاختلافات الكثيرة بين ابنِ تيميَّة والطحاويَّة.

فأقولُ مستعيناً بالله تعالى وحده، ومصلحياً ومسلماً على من لا نبيَّ بعده:

ذِكْرُ المذهبِ الحقِّ من أنَّ: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى وأصل ذلك

الموجود قسمان:

القِسْمُ الأوَّل: قديمٌ، أي إنه موجود بلا ابتداء، وهو الله تعالى.

القسم الثاني: حادثٌ، أي إنه موجودٌ بعد أن كان معدوماً، وهو ما سوى الله تعالى.

وليلاحظ هنا أمران:

- الأمرُ الأوَّل: القسمةُ الشائئةُ الحاصرةُ حصراً قطعياً، الفارقةُ بين مفهومين أولاً، ثمَّ الفارقةُ بين موجودين ثانياً.

أعني بالمفهومين: القدم والحدوث؛ فهما مفهومان متقابلان تماماً لا ثالث لهما.

وأعني بالموجودين: الله تعالى، وما سوى الله تعالى، فهما أيضاً متقابلان تماماً، أي:

لا يمكن أن يكون موجودٌ من الموجودات إلا وهو: الله تعالى، أو: ما سوى الله تعالى.

- الأمرُ الثاني: الحوادث التي نبحت عن أمر قيامها بذات الله عزَّ وجلَّ، تقع في

القسم الثاني من أقسام الموجودات، أي: الحادث.

وأما أصلُ هذا المذهبِ الحقِّ، فهو أنَّ الموجود الذي يقوم به الحادث فهو حادث.

وبعبارة أخرى: الحادث إذا اتَّصف به موجودٌ كان ذلك الموجود حادثاً، لأنَّ (ما قام به

الحادث فهو حادث)، فالصفة تعطي موصوفها حكمها؛ قدماً وحدوثاً؛ الصِّفة القديمة

تقوم بالموجود القديم فقط، والصفة الحادثة تقوم بالموجود الحادث فقط، ولاحظ هنا

كيف أنَّ المذهب الحقَّ ينبغي على تلك الشائيات الرائعة التي ذكرناها أوَّلاً، وعلى تلك الفرقانات الممتازة.

هذا ما وعدتُ به من ذكر المذهب الحقَّ وأصله.

وأما الاستدلالُ عليه؛ فأنا أعهد به إلى القارئ الكريم، فذلك أبعدُ عن شائبة الاتِّهامِ والظَّنَّة، كما أنَّ الرِّسالة ومقصودها الأصلي لا ينبغي على تحقُّق الحقِّ في نفسه، على أنَّ الشرط الواجب: أن لا يستدلَّ القارئ الكريم بكلام ابن تيميَّة، فإنه ليس نبياً معصوماً، وليس كلامه مُلزماً للمكلِّفين.

بيان أنَّ الطحاويَّة تقول: الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى

وطريقة البيان أنَّ نسوق ألفاظَ الطحاويَّة التي تدلُّ على أنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، مع التعليق اللازم، ونحن نقول: الطحاويَّة، ولا نقول: الطحاوي، لأنها عقيدةُ أجمع عليها، فخرجت عن أنَّ تكون مجرد قول قال به الطحاوي، وهذه هي الألفاظ الطحاويَّة آتي بها في نقاط، وقد يدلُّ بعضها على المقصود أكثر من بعض، لكنَّ جميع ما أسوقه يدلُّ، وما كان صريحاً أنصُّ على صراحته، والله أعلم:

- قال فقهاء الملة: (إنَّ الله واحد لا شريك له).

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث شاركته الخلائق كلها، ووجه المشاركة أنَّها موجوداتٌ تقوم بها الحوادث. إذن؛ الطحاويَّة تقول: الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، وانظّم على قول الطحاويَّة هذا كلُّ ما يأتي، فإنها تقوله بحسب المقدمات المذكورة.

- قالوا: (ولا شيء مثله).

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث مائلته الأشياء كلها، ووجه المائلة أنَّها موجودات تقوم بها الحوادث.

- قالوا: (ولا شيء يعجزه).

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أعجزته الأشياء كلها، ووجه إعجازها إياه أنَّها

تساويه في حدثية ما قام بها، وتخرج حينئذ عن قدرته، إذ معلوم أنَّ المساويَ للشيء لا يجوز أن يتعالى عليه في ذلك الشيء.

- قالوا: (قديمٌ بلا ابتداء). صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كان حادثاً بابتداء.

- قالوا: (دائمٌ بلا انتهاء). صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كان غير دائم، لأنَّ الحوادث تتغير، وتغيرها يعني انتهاءها إلى الحال الذي انتهت إليه.

- قالوا: (ولا يشبهه الأنام). صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أشبه الأنام، لأنهم تقوم بهم الموجودات الحادثة.

- قالوا: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزدْ بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً). صريحةٌ جداً.

قلتُ: إنَّما قالت الطحاوية ذلك، لأنَّ الخلق تقوم بهم الموجودات الحادثة دون الخالق المتعالي عن معاني خلقه، ويبيِّن فقهاء الملة أحسن بيانٍ أنَّ الله تعالى بصفاته قديمٌ، وأنه أزليٌّ أبديٌّ. ولاحظ أنَّ فقهاء الملة لما قالوا بقدم الصفات، قالوا إنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، لأنَّ الحوادث إذا قامت بذات الله تعالى فهي صفاته الحادثة، وقد نفوها، وصار هذا الكلام في غاية الوضوح، من

غير أي احتمال.

- قالوا: (ليس بعد خَلَقِ الخلق استفاد اسم الخالق. ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري).

والمعنى أن الله تعالى موصوف بالخلق في القَدَم، لكنَّ المخلوقات كلها حادثة بإحداثه إيّاها. وإنّما قالوا هذه العبارات لمزيد التحرُّز عن أن يفهم مثل ابن تيمية أن وصف الله بالخالق مفتقر إلى وجود مخلوق في الأزل، ولإبعاد أيّ وهم قد يتطرّق إلى جناب العزّة، من أن الله تعالى محتاج إلى (أن يفعل فعلاً في ذاته)، على حدّ قول ابن تيمية. وفي الجملة هذا الموضع عطف على الذي قبله من ذكر قدم الصفات وبيانه، وفيه تخلُّصٌ محكمٌ من مقدّمة إلى مقدّمة.

- قالوا: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيّا؛ استحقّ هذا الاسم قبل إحيائهم. كذلك استحقّ اسم الخالق قبل إنشائهم).

وهذا أيضاً معطوفٌ على ما قبله متعلّق بنفس الغرض.

وبهذه النقول الغراء المتيقّظة التي هي أوّل ما تطالعه في الطحاويّة، يتمّ بيان ما أردنا من أن الطحاويّة تقول: الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى. وفيها غير ذلك مما يدلُّ على المطلوب.

بيان أن ابن تيمية يقول: الحوادث تقوم بذات الله تعالى

قال ابن تيمية بنصّه في التّليّس (في: ج ١/ ص: ٤٤٧ - ٤٤٨، طبعة المملكة العربيّة السعوديّة، وفي: ج ١/ ص: ١٦٤ - ١٦٥، طبعة الدار العثمانيّة في الأردن):

فصل

التّصوّل قد أخبرت، والعقول قد دلت، على ثبوت صفات الله، متنوعات له، من العلم، والقدرة، والحب، والبغض، والسمع، والبصر.

فإذا كان مع ذلك، قد لزم القول بأفعالٍ تقوم بذاته^(١) - كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأئمة، وأنّ الأفعال متعلّقة بمشيئته وقدرته، وقد علّم ما دلّت عليه النصوص، مع أنّ في العقول تنبيهاً عليه، من قوله: (وما قدرُوا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)، فإنه إذا كان جملة السّموات مقبوضة بيمينه، وقد قال ابن عباس ما السّموات السّبع والأرضون السبع وما فيهما وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم، وقد علم بالعقل أنه يجب أن يكون أعظم بكل وجه من مخلوقاته ومبتدعاته، إذ كل ما فيها من وجود وكمال فهو من أثر قدرته ومشئته فهو أعظم وأكبر، وإذا كان

(١) ابحث عن جواب الشرط. قوله: (بذاته)، الباء للظرفية، أي: في ذاته. وهذا الموضع يفسّر جواب

الشرط الآتي بعد قليل.

كذلك - كانت ^(١) أفعاله التي يفعلها بذاته تناسب ذاته، وكانت أعظم وأجل من أن يدرك عقول البشر قدرها. انتهى بنصه.

هذا نص واضح في أن ابن تيمية قائل بقيام الحوادث بالله تعالى.

وأما زعمه أنها كمال، فإننا نزعم أنها تعطيل للصانع جملة، وخرق لحجاب الهيبة مع الله تعالى، ومع العلماء من عباد الله تعالى الذين يخشون الله من فوقهم، وهذا الذي زعمه تَقْشَعِرُّ له الأبدان.

وقد اطلعت قبل أيها القارئ الكريم على أن الأصل في المذهب الحق في مسألة (قيام الحوادث بذات الله تعالى)، هو أن: ما قام به الحادث فهو حادث.

فإذا كان ابن تيمية حقاً يقول: إن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، ولم يكن غافلاً عما يقول، وكان يقصده ويعنيه تماماً، فلا بد أن يكون له موقف من الأصل الذي ذكرناه عن أهل الحق، وهو أن: ما قام به الحادث فهو حادث.

لم يكن مفاجئاً بالنسبة لي البتة أن ابن تيمية لا يعجبه هذا الأصل، وأنه يردُّ عليه، لكن المفاجئ هو أمران اثنان:

(١) هذا هو جواب الشرط. قلت: وأن يفعل الله بذاته أفعاله لا يمكن أن يكون مناسباً لعقائد المسلمين، والكلام عن أن تلك الأفعال تناسب ذاته متأخر جداً عند من طلب التنزيه، ومتقدم جداً عند من انطلت عليه حيلة التشبيه.

الأمر الأول: أن يقول ابن تيمية في النصّ الأنف: (فإذا كان مع ذلك، قد لزم القول بأفعالٍ تقوم بذاته، كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأئمة... الخ)، مع أن هذا كذب على الجماهير، وكلُّ طلاب العلم المطلعون على ما في الكتب الحاضرة بكثرة الآن يعلمون أن السلف والصوفيّة والفقهاء والمتكلّمين الذين هم أصحاب التخصّص في هذه المطالب، لا يقولون بهذا الذي نسبته إليهم ابن تيمية. ويعلم الله أني لا أحبُّ التخوُّص في هذا.

الأمر الثاني: الانتظام التام في كلام ابن تيمية، وقد تجلّى لي هذا الانتظام في سَوِّق ابن تيمية الردّ على هذا الأصل (ما قام به الحادث فهو حادث) مباشرة قبل تقرير أن الله يفعل بذاته أفعالاً، كما هو نصّه.

قال بنصه في التلبّيس (في: ج ١/ ص: ٤٤٦، طبعة المملكة العربيّة السعوديّة، وفي: ج ١/ ص: ١٦٤، طبعة الدار العثمانيّة في الأردن):

فهذا نظم حجة القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وغيرهما، وهي حجة مبنيّة على وجوب الكون للجسم، ووجوب حدوثه، وامتناع حوادث لا أوّل لها، وهذه حجة أكثرهم.

ومضمونها أن الجسم القديم لا بدّ له من مكان، فإن كان قديماً امتنع خروجه عنه، وإن كان حادثاً لزم قيام الحادث به، وتعاقب الحوادث عليه، وهي حجة الرازي وغيره في حدوث العالم. انتهى بنصه

وهذا النص من ابن تيمية فوق أنه ردُّ على الأصل العظيم (ما قام به الحادث فهو حادث) يبيِّن ما نبَّهنا إليه في أوَّل هذه الرسالة؛ أنَّ مسألة قيام الحوادث بذات الله تعالى لها علاقة وثيقة ومباشرة بمجموعة من كبريات المسائل الاعتقاديَّة الخطيرة جدًّا، مثل: أنَّ الله جسم عند القائلين بجواز قيام الحوادث به، وأنَّ حدوث العالم الذي هو دليل إثبات الصَّانع لا يصحُّ ولا يتمُّ إلا بناءً على القول بأنَّ ما قام به الحادث فهو حادث، وأنَّ تمام الاستدلال على حدوث العالم أيضاً متوقَّف على إبطال حوادث لا أوَّل لها.

متابعة ابن أبي العز لابن تيمية في إثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك

ومن كان في شكٍّ في معنى ما نقلناه من ألفاظ ابن تيمية، فلينظر في كلام لابن أبي العز، الذي هو من متابعي ابن تيمية، في الكتاب المسمَّى (شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق جماعة من العلماء وتخريج أحاديثها للألباني، وله طبعات كثيرة. وأيضاً تحقيق الشيخ أحمد شاكر: ص ٨٠)، حيث قال ابن أبي العز تعليقاً - ولا أقول شرحاً - على قول فقهاء الملة: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أدياً)، الذي نقلناه في هذه الرسالة وقرَّرنا معناه، قال في الصفحة المذكورة:

وحلول الحوادث بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه في كتاب ولا سنة. انتهى بنصّه.

وإنَّ أراد ابنُ أبي العزِّ ب: الكتاب، كتابَ الله، فقد قال تعالى في محكم كلامه

الصدق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن لم يكفه كلام الله تعالى، فإن قول فقهاء الملة في الطحاوية: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً)، لا يكفيه.

والعجب كل العجب كيف أن الشيخ الفاضل أحمد شاکر لم يعلق على هذه الطائفة، والمنهج العلمي يقضي بأن لا ينسب إلى الشيخ الفاضل أحمد شاکر أنه يقول بقول ابن أبي العز، خصوصاً أنه في آخر تقدمته للكتاب ذكر نصاً عن السيد المرتضى الزبيدي في شرح الإحياء يبين فيه الزبيدي أن ابن أبي العز (جازف وتجاوز الحدود)، وشبه المذهب الذي يعتبره الزبيدي الأشعري مذهب أهل السنة بمذهب النصاري، ونبه على ذلك، وكأني بالشيخ الفاضل أراد أن ينبّه هو أيضاً على ذلك، وإلا فالله تعالى يرحمنا وإياهم بفضل من القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى، أو القول بجواز ذلك.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أن ابن أبي العز قد صدق في قوله: المنفي في علم الكلام، فإن علم الكلام على طريقة أهل السنة حقاً ينفي أن تحل الحوادث بذات الله تعالى، وينفي أن يجوز ذلك أصلاً، لأن علم الكلام هو دفاع عن حقائق الدين. وأما وصفه علم الكلام بالمدموم، فهو رأي مدموم، وعلم ينفي حلول الحوادث بالرب تعالى هو المحمود إن شاء الله تعالى.

وابن أبي العز في صدقه ذلك خالف ابن تيمية تماماً حين نسب (أن الله يفعل بذاته أفعالاً، إلى طوائف من أهل الفلسفة والكلام، ومع جماهير أهل الحديث والفقهاء

والتصوّف وسلف الأُمّة)، كما هو بنصّه. وقد نبهنا على ما في هذه النسبة.

وفي ختام الكلام في هذه الرّسالة الموجزة جدّاً، والواضحة تماماً، نقول:

لا يصحّ أن يتنسب ابن تيمية ومتابعوه كابن أبي العزّ ومتابعيه إلى العقيدة الطحاويّة، للاختلاف الجذريّ والجوهريّ في كبريات المطالب الكلاميّة العاليّة بينهما.

ولا يقال: إنّ الخلاف المذكور هو في مسألة واحدة فقط، لأنّا قد ذكرنا هنا كما ذكر ابن تيمية فيما نقلناه عنه أنّ هذه المسألة الواحدة أصلّ لأكبر مسائل أصول الدّين، ولأنّ هذا الخلاف أنموذج على الخلافات الكثيرة، وعالق بها، وأصلّها.

والحمد لله ربّ العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

كتبها جاد الله بسام صالح الأشعريّ معتقداً الشافعيّ مذهباً